

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٨٤

الاثنين، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد باخا (الفلبين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كنوزين

إسبانيا السيد يانيس بارنوفو

ألمانيا السيد بلوغر

أنغولا السيد غسبار مارتنس

باكستان السيد أكرم

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد أديشي

الجزائر السيد باعلي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد دلا سابلير

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير امير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-37786 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

الإعراب عن التعازي بوفاة الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، في بداية هذه الجلسة، أن أعرب باسم أعضاء مجلس الأمن، عن عميق مشاعر الحزن والأسى لوفاة فخامة السيد رونالد ريغان، الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية. ويتقدم أعضاء المجلس بالتعازي إلى السيدة نانسي ريغان، وإلى أسرة الفقيد المفجوعة وحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية.

الآن أدعو أعضاء المجلس إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة إحياء لذكرى فخامة السيد رونالد ريغان.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، المستشار الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد الأخضر الإبراهيمي، المستشار الخاص للأمين العام.

أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يجتمع المجلس اليوم للاستماع إلى إحاطة إعلامية رسمية من مستشاري الخاص، الأخضر الإبراهيمي، بشأن العملية التي أفضت إلى إعلان الحكومة العراقية المؤقتة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وإني أعلم أن تقييمه يقدره أعضاء مجلس الأمن جميعا عظيم التقدير. ولكن قبل أن يخاطب المجلس، أردت أن أقول بضع كلمات.

منذ اندلاع الأزمة العراقية ودور الأمم المتحدة يتسم بالصعوبة، وبالخطورة في أحيان كثيرة، تكبله القيود وتثور حوله الخلافات. وحتى نفهم الدور الذي اضطلع به مستشاري الخاص، الأخضر الإبراهيمي، وفريقه وكارينا بيرللي وفريقها، خلال الأسابيع القليلة الماضية من الأهمية بمكان أن نضع جهودهم في منظور أوسع وأبعد.

ليس سرا أن الأحداث التي أفضت إلى الحرب على العراق، والتطورات التي حدثت منذ ذلك الحين، كانت من بين أكثر الأمور المحدثلة للانقسام التي اضطرت المجلس إلى التعاطي معها منذ نهاية الحرب الباردة. وبالنسبة للكثيرين في شتى أنحاء العالم، كان الأمر الذي يشكل خطرا هو الطريقة التي سُرِّسَ بها النظام الدولي ونظامنا للأمن الجماعي في بداية الألفية الجديدة.

وفي ظل هذه الخلفية التي اتسمت بوجود وجهات نظر راسخة بقوة لدى كلا طرفي الجدل، وكان يشوبها أحيانا الخلاف الحاد على مسار العمل الذي تم اختياره، لم

ولكن الانتقال المؤقت لموظفينا الدوليين من ذلك البلد لم يكن يعني نفوذ الأمم المتحدة أيديها من العملية السياسية في العراق. فعلى العكس، قمنا من هنا في مقر الأمم المتحدة بتكثيف الاتصالات مع الحكومات في كل أنحاء العالم. وكان العراق في الواقع بندا ثابتا في جدول الأعمال لكل اجتماعاتي مع رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية. وكانت الرسالة الرئيسية التي أعطيها لهم هي الحاجة إلى إنهاء الاحتلال في أقرب وقت ممكن واستعادة العراقيين للسيطرة على سيادتهم ومصيرهم السياسي ومواردهم الطبيعية. ولذا فقد رحبت، كخطوة أولى حاسمة، بتحديد يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موعدا لإنهاء الاحتلال وإعادة السيادة العراقية، كما ورد في الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بين سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

ورحب أغلب العراقيين ترحيبا حارا بحقيقة أنه تم أخيرا تحديد موعد لتشكيل حكومة عراقية ذات سيادة، حتى وإن شعر كثيرون بأن ذلك لم يتحقق بالسرعة الكافية. وفي الوقت نفسه فإن شخصيات بارزة تمثل شرائح أساسية من جماهير العراق كانت تهدد برفض نتيجة أسلوب اللجان المحلية (Caucus) الموصوف في اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لاختيار الحكومة. وبدأ الأمر وكأن هناك خطورة حقيقية لاحتمال انهيار عملية الانتقال السياسية بعد مجرد أسابيع من دخولها في مرحلة جديدة. ولاحق في الأفق بوادر أزمة سياسية.

وفي ظل هذه الخلفية، كتب رئيس مجلس الحكم العراقي إليّ في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ طالبا مساعدة الأمم المتحدة في الإجابة على سؤالين: هل يمكن عمليا إجراء الانتخابات قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ وإن لم يكن كذلك فبأية وسائل بديلة يمكن تشكيل حكومة مؤقتة، تُعاد إليها السيادة. وبناء على دعوة مني، أتى وفد من

يكن هناك مفر أيضا من صعوبة الاتفاق على الدور الذي ستقوم به الأمم المتحدة في أعقاب الحرب، خاصة في العملية السياسية. وتوصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق على ضرورة قيام المنظمة بدور حيوي أو مركزي. ولكن لم يتم أبداً تحديد ذلك الدور بدقة. وعلاوة على ذلك، فإن الهجوم المميت على مقر الأمم المتحدة في بغداد قلل كثيرا من قدرتنا على العمل داخل العراق، وإنني تمسكت بالرأي بأنه لا بد من وجود بعض التناسب بين المخاطر المطلوب من الأمم المتحدة أن تقبل بها وجوهر الدور المطلوب منها أن تؤديه.

وإني أجد أنه لأمر مثير للمشاعر العارمة أن يغادر الأخضر الإبراهيمي وفريقه بغداد في ٢ حزيران/يونيه، أي بعد عام بالتمام من وصول سيرجيو فييرا دي ميلو وفريقه إلى بغداد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ونحن جميعا نتذكر، بكل الوضوح والألم، تفجير مقر الأمم المتحدة في فندق القناة في بغداد، بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي أودى بحياة بعض من موظفينا الأكثر موهبة واستثنائاً بحبنا، وبجياة أصدقاء راعين لنا، بمن فيهم سيرجيو نفسه، الذي لم يكن ممثلي الخاص للعراق فحسب، بل أيضا المفوض السامي لحقوق الإنسان. ولقد تسبب ذلك اليوم في النهاية الفعلية لمشاركة الأمم المتحدة الميدانية - وأشد على عبارة الميدانية - في العملية السياسية في العراق. وبات واضحا منذ ذلك الحين أن أي دور للأمم المتحدة في العراق، سواء كان سياسيا أو غير ذلك، سيواجه قيودا أمنية خطيرة.

وينبغي للمجلس أن يعلم أن العراقيين من جميع المذاهب يتذكرون باعتزاز سيرجيو والدور الذي قام به، وأنهم وصفوه مرارا بالصديق المخلص لبلدهم. ولا دهشة في أن العراقيين، نظرا للنموذج الذي وضعه خلال تلك الفترة القصيرة، كانوا يأملون بإخلاص التمكن السريع من تهئية الأوضاع الأمنية الملائمة حتى تستطيع الأمم المتحدة أن تستأنف، على أرض الواقع، دورا هادفا في العملية السياسية.

والمواطنين العراقيين، من جميع الانتماءات، ومن جميع أنحاء البلد، بمن فيهم شخصيات بارزة من قبيل آية الله العظمى السيستاني. وفي ٢٣ شباط/فبراير، قدمت تقريرا عن تلك الزيارة لتقصي الحقائق إلى مجلس الأمن (S/2004/140، المرفق)، مؤيدا ملاحظاته وتوصياته بالكامل. وبذلك بدأت العملية المؤدية إلى تكوين الحكومة المؤقتة، وأيضا إلى الإعداد للانتخابات المقرر إجراؤها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وقد طلبت إلى السيد الإبراهيمي أن يذكر للمجلس توصيات زيارة تقصي الحقائق التي أجراها في شهر شباط/فبراير. وأود، من جانبي، أن أقول إن العملية التي بدأت على أساس تقرير زيارة تقصي الحقائق قد أُنجزت في الموعد المحدد وبالكامل.

وكان دور الأمم المتحدة، من خلال المساعي الحميدة التي بذلها السيد الإبراهيمي، المساعدة على تيسير عملية الحوار الوطني وبناء توافق الآراء فيما بين العراقيين، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة. وعلى الرغم من أن أعضاء الحكومة غير منتخبين، لدينا حكومة مؤقتة قادرة على الحكم ومتوازنة إلى درجة معقولة، وهي مستعدة لتولي السلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد كانت الأمم المتحدة منخرطة على نحو كامل في تيسير توافق الآراء بشأن هيكل الحكومة وتشكيلها.

وستضطلع هذه الحكومة المؤقتة الآن بمهمة توحيد البلد وإدارته وبقيادته فعليا أثناء الأشهر السبعة التالية، وسيصدر الشعب العراقي حكمه عليها من خلال أعمالها والنتائج التي ستحققها، وخاصة في المساعدة على القضاء على العنف الذي يواصل تفشيه في البلد.

إن العراق ليست دولة فاشلة. وأنا واثق من أن العراق، من خلال موهبة شعبه والموارد الطبيعية المتوافرة لديه، سيصبح قادرا عما قريب على تبوء مكانه الذي

مجلس الحكم العراقي إلى نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لإعادة التأكيد على هذا الطلب وتوضيحه بشكل شخصي.

وقد انضم إلى الوفد السفير بول برنر، مدير سلطة التحالف المؤقتة، وأيضا السير جيرمي غرينستوك، الممثل الشخصي لرئيس الوزراء بلير في العراق، في الإعراب عن التأييد لإعادة إشراك الأمم المتحدة. وبعد وقت قصير من ذلك الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير، استجبت إيجابيا إلى طلب المساعدة بعد أن تلقيت تأكيدات قوية أنه أولا، سيكون للأمم المتحدة دور واضح تؤديه، وثانيا، أنه سيفعل كل ما هو ممكن لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة المنخرطين في بذل الجهود، وقد ظل موقفي يتمثل حينذاك والآن، مثلما ذكرت، في أن أي دور تضطلع به الأمم المتحدة ينبغي أن يتناسب مع المخاطر التي نطلب من موظفينا المخاطرة بتحملها.

وفي ذلك السياق طلبت من مستشاري الخاص، الأخضر الإبراهيمي، أن يؤدي دورا في عملية الانتقال السياسي. وكنت مدركا بأنه، بينما كان جزء كبير من العمل فنيا في شكله، فهو كان سياسيا بصورة مكثفة في طابعه. معنى ذلك أنه بالإضافة إلى التقييم السياسي من خبراء الانتخابات، كانت هناك حاجة إلى إدارة ماهرة للعوامل السياسية المعقدة التي تحيط بها.

ولذلك طلبت من السيد الإبراهيمي أن يزور العراق من ٦ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، يصبحه فريق سياسي صغير - يجلس اثنان من أعضائه خلفه اليوم - ومجموعة من خبراء الانتخابات ترأسهم السيدة كارينا بيريللي، مديرة شعبة مساعدة الانتخابات في إدارة الشؤون السياسية. وأثناء تلك الزيارة، اجتمعوا مع مئات من الجماعات العراقية

موظفينا في جميع أنحاء العالم. وأنا ممتن للسلطات العراقية ولسلطة التحالف على توفير الأمن الضروري لهم أثناء وجودهم في العراق، في بغداد وأثناء سفرهم داخل البلد على حد سواء.

إن المهمة التي أنجزها السيد الإبراهيمي من فوره كانت مهمة محددة قبلتها بناء على طلب كل من سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم. وبناء على طلبهما أيضاً، تشارك الأمم المتحدة الآن في دعم الإعداد للانتخابات التي ستجرى بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ويتناول مشروع القرار الذي يناقشه المجلس، ضمن جملة أمور، الدور المستقبلي للأمم المتحدة في العراق. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا استعدادنا لبذل قصارى جهدنا لاستعادة السلام والاستقرار في عراق متحد وذي سيادة وديمقراطي. ولتحقيق ذلك الهدف، نتطلع إلى الحصول على تحديد واضح لدورنا وإلى تهيئة جميع الظروف التي تسمح لنا بتنفيذ الولاية المنوطة بنا على نحو يرضي الشعب العراقي ومجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك توفير الأمن والموارد الكافية لموظفينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمستشار الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالانكليزية): أنه لامتياز، دائماً، أن أحاطب مجلس الأمن، ويشرفني على نحو خاص أن أتكلم في ظل رئاستكم، سيدي السفير.

لقد كان الأمين العام طيباً وسخياً للغاية، وأنا أشكره بالنيابة عن زملائي وبالأصالة عن نفسي على ثقته بنا وتشجيعه ودعمه لنا. كما أنني ممتن جداً لأعضاء مجلس الأمن على المساعدة التي قدموها لنا.

لقد ذكر الأمين العام أن عملية تشكيل الحكومة المؤقتة التي ستتولى السلطة في العراق بحلول ٣٠ حزيران/

يستحقه في أسرة الأمم. وأناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، وخاصة جيران العراق، أن يستجيبوا إيجابياً وبسخاء لطلب الحكومة المؤقتة المساعدة والدعم.

وقد ساعد أيضاً السيد الإبراهيمي وفريقه في إيجاد توافق في الآراء بشأن رئيس اللجنة التي ستعد للمؤتمر الوطني في أوائل تموز/يوليه. والرئيس الآن في صدد استكمال تشكيل اللجنة على أساس التوصيات التي تلقاها من الأمم المتحدة.

وأخيراً، فلقد عمل خبراء الانتخابات التابعون لنا من دون كلل لمساعدة العراقيين على ما يلزم من تمهيد للطريق أمام إجراء الانتخابات. ويسرني أن أبلغ أنه قد تم تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، بعد عملية ترشيح شملت البلد بأسره. وقد تم تلقي ترشيح ما يقرب من ٢٠٠٠ مرشح من جميع المحافظات البالغ عددها ١٨ محافظة. واختارت الأمم المتحدة سبعة مفوضين عراقيين ومديراً وطنياً للانتخابات. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار التشريعي الذي تحتاج إليه الانتخابات، بما في ذلك النظام الانتخابي، والأحزاب السياسية والتمثيل، ومعايير لتسجيل الناخبين.

ونحن نعلم جميعاً أن الأمن لا يزال العائق والقيود الرئيسيين. وآمل أن نتمكن، عن طريق جهودنا المشتركة، من أن نساعد على الترويج للعملية السياسية بمصداقية يكون لها تأثير إيجابي على البيئة الأمنية بأسرها، وأن نعكس مسار منطق العنف على جميع الجوانب.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة خاصة وقلبية بمستشاري الخاص، الأخضر الإبراهيمي، وبالسيدة كارينا بيريللي، التي هي الآن في طريق عودتها، وبكل عضو من أعضاء فريق كل منهما، على العمل بهذا القدر من الإخلاص من أجل إنهاء مهمتهم، في ظل ظروف صعبة وخطيرة جداً. وقد كان تصميمهم على مساعدة شعب العراق شهادة بليغة عن المثالية التي تواصل تحفيز العديد من

ما هو البديل لنظام التجمعات الانتخابية الذي تم رفضه؟ بالطبع، لم يتسن للأمم المتحدة أن تقدم بديلاً أفضل. فكان على شعب العراق أن يفكر في هذه المسألة، بمعزل عن الخطب البلاغية السياسية الدوافع نوعاً ما التي تغلف النقاش الدائر بشأن إمكانية إجراء انتخابات ذات مصداقية قبل ٣٠ حزيران/يونيه. فهذا ليس وقت الضغط من أجل التعجيل بالتوصل إلى حل، خاصة وأن البلد كان منقسماً على نفسه بشدة، كما أشرنا في تقرير بعثة تقصي الحقائق.

ويذكر المجلس أن القانون الإداري الانتقالي قد اعتمده مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. والمادة ٢ (باء) (١) من ذلك القانون نصت على أن الحكومة المؤقتة التي تتولى السلطات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه يتعين أن

”تنشأ وفقاً لعملية مداولات ومشاورات مستفيضة مع كل قطاعات الشعب العراقي يضطلع بها مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة وربما بالتشاور مع الأمم المتحدة أيضاً“.

بعد ذلك، وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/225، المرفق الثاني) أكد رئيس مجلس الحكم العراقي مجدداً على ترحيب المجلس بالتشاور مع الأمم المتحدة في الحوار الوطني حول شكل الحكومة المؤقتة ونطاقها. وفي رسالة مؤرخة نفس اليوم، أعرب السفير بول بريمر للأمين العام عن أمله في أن يتسنى لفريقي ولي أنا شخصياً ”العودة إلى العراق... للمساعدة على بناء توافق في الآراء بين العراقيين بشأن سلطات الحكومة المؤقتة وهيكلها وتشكيلها وعملية إنشائها“ (S/2004/225، المرفق الرابع). وقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن في اليوم التالي بالرسالتين اللتين تلقاهما، فضلاً عن رده الإيجابي عليهما.

يونيه لم تبدأ في أيار/مايو، وإنما قبل ذلك بكثير. وآمل أن يسمح لي المجلس بأن أصف تلك العملية بشيء من التفصيل، خاصة فيما يتعلق بأحداث الشهر المنصرم. فرواية الأمم المتحدة عن كيفية تطور العملية ينبغي أن تكون معروفة للجميع.

إن مشاركتي الشخصية قد بدأت بفريق تقصي الحقائق الذي تشرفت بإدارته في العراق في أوائل شباط/فبراير. وخلال تلك الزيارة، التي كانت الأولى من ثلاث زيارات، بدأت وفريقي عملية مشاورات مع الأحزاب السياسية العراقية والرابطات المهنية والنقابات والزعماء الدينيين والعشائريين والجماعات النسائية وحركات الشباب والمفكرين والأكاديميين وغيرهم.

وانطلاقاً من تلك المشاورات، إضافة إلى تلك التي أجرتها سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم، قمنا بوضع الملاحظات والتوصيات التي يتضمنها تقرير فريق تقصي الحقائق. ويوضح ذلك التقرير، الذي أحاله الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٣ شباط/فبراير (S/2004/140)، أن هناك رغبة طاغية لدى العراقيين في تشكيل حكومة منتخبة تتولى الأمور من سلطة التحالف المؤقتة. لكن، كان ثمة تفهم أيضاً لكون أن هذه الحكومة لن تتمكن من البقاء ما لم تكن الانتخابات التي ستجرى لاختيارها نزيهة وذات مصداقية. وتقييمنا التقني هو أن الظروف لم تكن مهيأة لحدوث ذلك قبل ٣٠ حزيران/يونيه. فالمطلوب ثمانية أشهر على أقل تقدير لتنظيم إجراء انتخابات صحيحة بعد إنشاء هيئة انتخابية وإطار انتخابي.

وبطبيعة الحال، لم يكن هناك بديل عن إرجاء إنهاء الاحتلال. لذلك، لم يكن ثمة خيار آخر خلاف القبول باستعادة السيادة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه على أيدي حكومة غير منتخبة.

وقد شددت أيضاً على أن تشكيل الحكومة المؤقتة وحده لن يكفي لعكس مسار العنف. فالمطلوب أن تترافق مع ذلك تدابير لبناء الثقة بغية معالجة المسائل الخلافية التي تثير الجدل والانقسام، من قبيل الطريقة التي يشكل بها الجيش الجديد من دون البعثيين، ومسألة المحتجزين. وفي هذا السياق، اقترحنا عقد مؤتمر وطني حال استعادة السيادة، بغية إيجاد محفل للعراقيين، رجالاً ونساء، في جميع أنحاء البلاد لإجراء مناقشات فيما بينهم أملاً في التوصل إلى توافق في الآراء حيال التحديات التي يواجهونها في المستقبل القريب والبعيد. واقترحنا أيضاً أن يختار هذا المؤتمر الذي يضم ما يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ شخص من مختلف المشارب مجلساً وطنياً مصغراً يمكنه مواصلة المناقشات وإسداء المشورة إلى الحكومة المؤقتة طوال فترة ولايتها القصيرة. وبغية الإعداد الجيد لهذا المؤتمر الوطني، أوصينا بوجود إنشاء لجنة تحضيرية متنوعة العضوية في أسرع وقت ممكن.

وبعد بضعة أيام من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس، غادرنا فريقي وأنا نيويورك مرة أخرى، ووصلنا إلى بغداد في ١ أيار/مايو في زيارتنا الثالثة والأخيرة. وقد تمثلت مهمتنا المباشرة في قياس ردود الفعل على الآراء الأولية التي طرحناها. فلم تكن هذه الآراء من بنات أفكارنا، قبل كل شيء، إنما كانت انعكاساً لما سمعناه من العراقيين أنفسهم. فهل صدقوا فعلاً أن ذلك كان انعكاساً مخلصاً لما قالوه؟ وهل كانت لديهم أي آراء إضافية بعدما تسنى لهم بعض الوقت للتفكير في الاقتراحات؟ وإذا كانوا يوافقون على هذا الإطار، فما هي الأسماء التي رأوا أنها تتوافق مع المناصب المقترحة على الوجه الأمثل؟

هذه هي الأسئلة التي طرحناها على محاورينا خلال هذه الزيارة الثالثة بينما استأنفنا إجراء مشاوراتنا. وما وجدناه هو أن هناك توافقاً عملياً في الآراء بشأن هيكلية الحكومة. وكانت لهذه الهيكلية ميزة البساطة بينما تضمنت

وإزاء هذه الخلفية، عدنا، فريقي وأنا، إلى العراق للمرة الثانية من ٤ إلى ١٥ نيسان/أبريل. ولدى وصولنا، وجدنا أن بعض أعضاء مجلس الحكم يجادلون بأن المطلوب قبل كل شيء هو الاستمرارية لمواجهة حسامة التحديات التي ستعترضهم في المرحلة الثانية من العملية الانتقالية. ولذلك السبب، فقد آثروا نقل السيادة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه إليهم أو إلى نسخة موسعة من المجلس. من ناحية أخرى، أظهرت مشاوراتنا المستفيضة مع أشخاص من خارج مجلس الحكم رغبة في إجراء تغيير أكثر عمقاً.

وفي نهاية المطاف، أدرك مجلس الحكم نفسه أن اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكذلك القانون الإداري الانتقالي، يقتضيان حل المجلس إلى جانب حل سلطة التحالف المؤقتة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وبدا أن ثمة توافقاً في الرأي على تشكيل حكومة مؤقتة تتألف من رئيس، ونائبين للرئيس، ومجلس وزراء برئاسة رئيس الوزراء. وانطلقت دعوة من خارج مجلس الحكم بأن تتألف هذه الحكومة من أشخاص يتصفون بالزاهة والكفاءة يديرون البلد بفعالية لمدة سبعة أشهر أو نحو ذلك، بينما تجري الاستعدادات لإجراء الانتخابات. ومرة أخرى، شدد شعب العراق بجميع فئاته على أن الانتخابات هي أهم معلم بالنسبة إليه.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، أبلغت الرأي العام العراقي بمدى التقدم الذي أحرزناه، وذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقدناه مع رئيس مجلس الحكم آنذاك، السيد مسعود برزاني. وبعد عودتي إلى نيويورك للتشاور مع الأمين العام، أحطت مجلس الأمن علماً بتفصيلات وافية في ٢٧ نيسان/أبريل. ويذكر الأعضاء أنني أضفت في تلك الإحاطة الإعلامية قائلاً إنه، مثالياً، من شأن الذين يعملون في الحكومة أن يختاروا محض إرادتهم ألا يرشحوا أنفسهم في الانتخابات للجمعية الوطنية التي ستنتخب بحلول كانون الثاني/يناير القادم.

وفي نهاية المطاف، لا يوجد مهرب من حقيقة أن الحكومة المؤقتة سيجري اختيارها. ومن شأن عملية الاختيار أن تكون غير سليمة وغامضة، كما أنه سيكون من الظلم لشعب العراق أن يدعي غير ذلك.

وفيما يتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية في الحكومة المؤقتة، فقد اكتشفنا أن قادة تلك الأحزاب لم يكونوا وحدهم المؤيدين لمشاركتهم. فقد جادل عدد غير قليل من الشخصيات العراقية المستقلة لصالح هذه المشاركة. وشددوا على أن أي تشكيل للحكومة العراقية بالاختيار من خلال هذه الوسائل سيكون، بحكم تعريفه، مثيرا للجدل. وأضافوا أن حجم التحديات التي ستواجهها الحكومة من البداية يجعل من الحتمي أن يكون تشكيلها شاملا لجميع الأطراف بقدر ما يمكن. ولا يمكن للحكومة أن تتحمل البدء بعملها مع معارضة مؤثرة تحيط بها من جميع الجوانب. وبالتالي كان الشمول يعني شمول الأحزاب السياسية الأكبر أيضا، كما كان هناك الكثير من المهنيين الرفيعي التأهيل في صفوف هذه الأحزاب. وسيكون الأمر الرئيسي هو ضمان ألا تؤدي مشاركة الأحزاب السياسية إلى إثارة الطائفية، وحشد المرشحين المستقلين المؤهلين أو التأثير غير المتناسب لأي حزب سياسي واحد في الحكومة.

وعندما حان الوقت لبدء المناقشات بشأن الأسماء الفعلية، اقترحنا فكرة تشكيل فريق عامل مؤلف من الأمم المتحدة وسلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي. وكان من غير العملي أن يشمل جميع الأعضاء الـ ٢٤ في مجلس الحكم في هذا الفريق العامل. ولذا، بدلا من ذلك، اقترحنا العمل مع ثلاثي يتألف من الرئيسين الماضي والحاضر لمجلس الحكم ورئيسه المقبل. وكانوا مسعود برزاني، وهو كردي؛ وعز الدين سليم، وهو عربي شيعي؛ والشيخ غازي الياور، وهو عربي سني. وبذلك الشكل بدأنا نقاش رسميا

ما يكفي من المناصب ذات الأهمية الحقيقية والرمزية التي تسمح لمعظم الفئات المستهدفة الرئيسية، إن لم يكن لكلها، أن تشعر بأنها ممثلة.

بيد أنه كان هناك نقاش بشأن مسألتين رئيسيتين. أولا، كيف سيجري اختيار هذه الحكومة؟ ثانيا، إلى أي مدى ينبغي أن تمثل فيها الأحزاب السياسية؟

ومن المفهوم أن فكرة إمكانية اختيار الأجانب لحكومة عراقية حتى ولو كان بشكل جزئي لم تكن لائقة للبعض. ومن الناحية الأخرى، فقد جرى سماع العديد من الأصوات المطالبة بأن تنخرط الأمم المتحدة وحدها في هذه الممارسة، دون مشاركة سلطة التحالف المؤقتة أو مجلس الحكم. وعلى كلا جانبي هذا النقاش، قيل إنه إذا لم يتوفر وقت كاف لعقد مؤتمر وطني موثوق به بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، فإنه ينبغي لنا حينئذ أن نستغرق ستة أسابيع أو نحو ذلك لجمع طاولة مستديرة أصغر من الشخصيات البارزة، الذين سيكلفون باختيار حكومة مؤقتة.

بيد أن دواعي قلقنا من هذا الاقتراح كانت ثلاثة. أولا، إذا تركنا تشكيل الحكومة حتى عشية ٣٠ حزيران/يونيه، فإنه لن يتاح لها وقت كاف للإعداد لاستلام السلطة أو الفرصة للاشتراك في إجراء مناقشات بشأن مشروع القرار المعروض على المجلس الآن. ثانيا، سيكون اختيار من سيشارك في المائدة المستديرة متأثرا بالأجانب كما أنه لن يكون أقل إثارة للجدل من اختيار الحكومة نفسها. ثالثا، إذا فشلت المائدة المستديرة في التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، فإن إنهاء الاحتلال حينئذ سيتأخر. ولن يكون ذلك مقبولا لأي شخص في العراق.

العامل هو الرغبة في تجنب توطيد ذهنية طائفية محضة في الحكومة الجديدة.

وقد أثبت هذا الفريق العامل أنه متندى فعال بشكل معقول لدراسة الأفكار. ومن المفجع، أنه بعد مجرد يوم واحد من لقاء الفريق العامل مع عز الدين سليم في أربيل، اغتيل سليم في بغداد بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولم يشكل مقتله ضربة للعملية فحسب، بل شكل خسارة حقيقة للبلد. فقد كان رجلاً عميق التفكير ومحترماً على نحو ملحوظ ولم يكن له جدول أعمال شخصي غير مساعدة بلده على التحرك في الاتجاه السليم. وبعد ذلك بوقت قصير، دعينا السيد حامد ماجد موسى، رئيس لجنة نقل السيادة التابعة لمجلس الحكم، إلى أن يحل مكان عز الدين سليم في الفريق العامل.

وبينما كنا نناقش الخيارات لشغل مختلف المناصب في الحكومة المؤقتة، كان الناس في جميع أنحاء البلد فضلاً عن المجتمع الدولي قاطبة، يركزون بشكل خاص على منصب رئيس الوزراء. وكشفت مناقشتنا في الفريق العامل، وأيضاً مع العديد من الجماعات خارجة، صعوبة، في أول الأمر، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اسم واحد بعينه.

وفي نهاية المطاف، فإن الاسم الذي بدا أنه يحصل على الدعم الأكبر في إطار مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، فضلاً عن الطوائف الرئيسية، كان هو اسم السيد إياد علاوي. وبالرغم من أن حزبه السياسي غير قائم على الدين، فقد حافظ على علاقات طيبة مع الشخصيات الدينية الهامة. وبالرغم من أنه معروف بمحاولاته للإطاحة بالنظام السابق، بمساعدة من الخارج، فقد كان في العام الماضي ينتقد بشكل علني توجه سلطة التحالف المؤقتة نحو سياسة طرد البعثيين والطريقة التي حل بها الجيش السابق. وبالرغم من أنه شيعي، فإنه يحظى بعلاقات طيبة مع الأطراف الفاعلة

المعايير لتحديد الأسماء التي سينظر فيها لتولي المناصب في الحكومة المؤقتة، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء.

وبطبيعة الحال، كانت الحاجة إلى مشاركة سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم في المناقشات قدراً محتوماً بالنسبة لنا من البداية. وقبل كل شيء، فإن أعضاء المجلس هم الذين طلبوا مساعدة الأمم المتحدة وليس العكس. وإضافة إلى ذلك، كانت سلطة التحالف المؤقتة تدير البلد كما أن مجلس الأمن اعترف رسمياً بمجلس الحكم بوصفه المؤسسة العراقية الأعلى في البلد.

بيد أن سلطة التحالف المؤقتة وأعضاء مجلس الحكم أنفسهم أدركوا أنه لا يمكنهم أن يدعوا على نحو شرعي أنهم يتكلمون بالنيابة عن جميع العراقيين. ولذلك السبب، ضمن أسباب أخرى، فإنهم ناشدوا الأمم المتحدة أن تساعد في العملية في المقام الأول. وبالتالي، فإن كلا الطرفين قبل أن تدخل الأمم المتحدة في مناقشة الآراء التي ظللنا نسمعها من العراقيين في جميع أنحاء البلد.

ومن المؤكد أننا بسبب القيود الزمنية والأمنية، لم نتشاور بشكل مرئي أو بشكل واسع مع عدد وافٍ من العديد من الرابطات المدنية أو العديد من مئات الأحزاب السياسية التي يقال إنها موجودة. ومع ذلك، التقينا خلال زيارتنا الثلاث، بالآلاف من العراقيين من جميع أنحاء البلد - الذين سافر العديد منهم إلى بغداد وأربيل والموصل والبصرة لرؤيتنا - حينما لم نتمكن من الذهاب إليهم. وإنني أعتذر بصدق لجميع الذين سعوا لرؤيتنا ولم يتمكنوا من فعل ذلك.

ولقد بذلنا جهداً خاصاً لالتماس آراء المنتقدين المتطرفين. كما حاولنا أن نعطي صوتاً للذين ظلوا صامتين بشكل نسبي حتى الآن، من تلقاء أنفسهم. وكان أحد شواغلهم الذي وضعناه نصب أعيننا خلال مناقشات الفريق

الباحه جي عن قبول المنصب وغدا الشيخ غازي رئيسا. وإني على ثقة من أن الرئيس ونائبه سوف يبرهنا على تمتعهما بالمهارة القيادية والقوة الوجدانية المنشودتين للم شمل البلد على طول الدرب الصعب الذي نسلكه.

أما بالنسبة لمجلس الوزراء، فإنه يعد بمستقبل زاهر. فهو يشمل بعض ألمع الشخصيات من حيث الأداء، من قبيل السيدة نسرين برواري وزيرة الأشغال العامة، والسيد مهدي الحافظ وزير التخطيط. وهما سيساعدان على مواصلة العمل الذي بوشر على مدى العام الماضي. ولكن توجد أيضا وجوه جديدة عديدة، منها وزراء الدفاع والداخلية والتجارة والمالية. وقراءة ثلثي التشكيلة الحكومية جديدة، ولن يشغل وظائف حكومية من بين الأعضاء السابقين لمجلس الحكم سوى شخصين. ويضم الوزراء الحديثو التعيين بعض أكفأ اختصاصيي العراق وأحسنهم تعليما. فيكاد لا يجادل اثنان في العراق، مثلا، على أن وزراء النفط والصحة والإسكان والإعمار والعدل والنقل، في جملة آخرين، هم من أكفأ الشخصيات كل في مجال اختصاصه.

وينعكس في تشكيلة مجلس الوزراء إلى حد كبير التنوع الإقليمي والطائفي والديني الغني للبلد. وممثل في الحكومة أيضا وزراء ذوو قدرات بارزة من طائفتي التركمان والكلدو - آشوريين. وثمة أيضا شخصيات سياسية جديدة في الحكومة من دوائر انتخابية لم تكن ممثلة تمثيلا وافيا في مجلس الحكم.

إن مجلس الوزراء مكون إلى حد كبير من تكنوقراط، ولو أن لبعض هؤلاء انتماءات سياسية، كما هي الحال في العديد من البلدان. ويسرني أيضا أن أنوه بأن ما يناهز ٢٠ في المائة من تشكيلة المجلس هي من النساء. وهؤلاء النساء معروفات بكفاءتهن وخبرتهن وتفانيهن في تمكين المرأة من الاضطلاع بدور في الحياة العامة.

الكردية والعربية السننية على حد سواء. ومن المفهوم أن سيرته الذاتية تثير الجدل، ولكن اسمه، فيما يتعلق بمنصب رئيس الوزراء، لا يثير الجدل في العراق اليوم.

وتشكل حالة السيد حسين الشهرستاني نموذجا جيدا لمدى صعوبة بناء توافق في الآراء بشأن أي اسم. وهنا يوجد عالم متألق ورئيس لمؤسسة خيرية قضى ١١ عاما في السجن. وهو علماني، ولكنه مسلم ورع. وهو قريب من القادة الدينيين كما أنه ظل نشطا وفعالا في توفير العون والإغاثة للمحتاجين. ولكن اسمه أثار معارضة قوية من جميع الجهات تقريبا، وليس أقلها من بين الذين عارضوا لاحقا اختيار السيد إياد علاوي.

ومهما يكن، فإننا أوضحنا لأعضاء الفريق العامل أننا مستعدون لاحترام التوافق الناشئ في الآراء بشأن اختيار السيد إياد علاوي رئيس للوزراء، كما أننا مستعدون للعمل معه في اختيار الحكومة. لقد استكملت التشكيلة الحكومية الكاملة يوم الثلاثاء ١ حزيران/يونيه، استنادا إلى التوصيات التي سلمناها رسميا إلى السيد علاوي.

وقبل أن أصف طبيعة الحكومة للمجلس، ينبغي لي أن أعرج على طريقة تشكيل المجلس الرئاسي الثلاثي. فبرغم اضطرار جميع الأطراف إلى تقديم تنازلات بالغة الصعوبة وإبدائها قدرا عظيما من القدرة على التصرف كسياسيين محنكين، برز في نهاية المطاف توافق على اختيار السيد إبراهيم الجعفري والسيد روج شاويس نائبين للرئيس. وكلا الرجلين يتمتع بقدر كبير من الاحترام والشعبية داخل طائفته وخارجها. أما بالنسبة لمنصب الرئيس، فقد اقتصر الخيار على مرشحين اثنين هما السيد عدنان الباجه جي وزير خارجية العراق السابق والشيخ غازي مشعل عجيلي الياور الذي حاز خلال رئاسته لمجلس الحكم خلال شهر أيار/مايو الصعب تأييد زملائه واحترامهم. وفي النهاية، اعتذر السيد

إيجاد حل سياسي لها. وسوف يكون من الضروري على الحكومة المؤقتة أن تقود المناقشات بشأن فحوى ذلك الحل السياسي. وسيكون عليها أن تمد يد الصداقة إلى الذين انتقدوا بشدة العملية التي جرت خلال السنة الفائتة، وأن تدخل معهم في حوار. ويجب عليها أيضا أن تقاوم إغراء وصف كل من عارض الاحتلال بالإرهابيين والحاquدين حتى النهاية المريرة.

إن المؤتمر الوطني يوفر فرصة مثالية للشروع في عملية التواصل تلك وبناء توافق وطني حقيقي حول كيفية معالجة مشكلة انعدام الأمن السائدة. وسوف يرأس السيد فؤاد معصوم اللجنة المكلفة بالتحضير للمؤتمر الوطني الذي سيعقد في تموز/يوليه. وقد شرع السيد معصوم في التفكير في تشكيلة اللجنة، انطلاقا من التوصيات العديدة التي طرحناها أنا وفريقي.

وخلال تلك العملية، أنا واثق من أن السيد معصوم وزملاءه في اللجنة التحضيرية سيتذكرون أن مجلس الحكم قد أنشئ بصورة صارمة على أساس حصص نسبية، وقوبل ذلك بالاستهجان والرفض على العموم. ومع ذلك كان الجميع يريدون تمثيلا عادلا لجماعاتهم وفئاتهم. ولم يكن ممكنا في هذه المرحلة تفادي إعادة التوازن الذي كان قائما في مجلس الحكم في تشكيل الحكومة المؤقتة. ولكن الجميع يقولون إن هذا ينبغي ألا يشكل سابقة وإنه في المستقبل يجوز أن يكون للعراق رئيس كردي أو رئيس وزراء عربي سني، بل يجوز أن يشغل هذين المنصبين أفراد من جماعات أصغر حجما.

ونرى أنه ينبغي ألا يعقد المؤتمر الوطني على أساس أي نظام للحصص، على الرغم من أنه لا بد من مراعاة التعبير عن تنوع البلد. وفي ذلك الصدد، أرى أنه يتعين عليّ أن أنقل مطلب التركمان المبرر أن يعترف بهم باعتبارهم

إن الحكومة المؤقتة بتشكيلتها الحالية الإجمالية تتمتع بمواهب جمّة وهي في وضع يحولها تماما لم تشمل البلد على مدى الأشهر السبعة المقبلة أو ما قاربها. وعلى نحو ما أشار إليه آية الله العظمى السيستاني مؤخرا، ينبغي إعطاء الفرصة لهذه الحكومة ومساندتها بالكامل. وفي الوقت نفسه، فإن الشعب العراقي سيصدر حكمه في نهاية المطاف على هذه الحكومة بناء على أعمالها.

لا بد للحكومة المؤقتة أن تبدأ وتمسك بزمام الحلول التي ينبغي إيجادها لمشكلة انعدام الأمن الخطيرة التي ما زالت تؤرق البلد. فالعراق يحتاج إلى شرطة فعالة وإلى جيش محترف جيد التدريب. ويتعين الإسراع في الجهود من أجل تحقيق تلك الأهداف. كذلك ينبغي العمل على صياغة الترتيبات القانونية والسياسية والعملية الصحيحة بين الحكومة المؤقتة وأي قوات أجنبية تلتزم مساعدتها لصون الأمن في تلك الأثناء. وسوف تتوقف مصداقية الحكومة المؤقتة في أعين الشعب العراقي إلى حد بعيد على طريقة إدارة هذه العلاقة.

وفي هذا السياق، فإن من دواعي التفاؤل معرفة أن رئيس الوزراء قد توصل إلى اتفاق مع الأطراف المعنية بشأن حل الميليشيات. وهذا، كما يذكر الأعضاء، كان من بين التدابير العاجلة لبناء الثقة التي أوصينا بها بعد زيارتنا الثانية للعراق. وثمة مسألة تتسم بنفس القدر من الأهمية والعجالة تتمثل في القضية الخطيرة للسجناء المحتجزين في سجن أبو غريب السيئ الصيت وفي مراكز اعتقال أخرى. ومن شأن إيجاد حل كامل لتلك المشكلة قبل ٣٠ حزيران/يونيه أن يساعد الحكومة الجديدة مساعدة جمّة.

وعلىنا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن أغلبية العراقيين الذين اجتمعنا بهم أكدوا على أن مشكلة انعدام الأمن لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية وحدها. فثمة حاجة إلى

سيكونان هيئتين منتخبتين. ولا يمكن إلا لحكومة منتخبة وهيئة تشريعية منتخبة أن تدعى بصورة مشروعة أنهما تمثلان العراق. وكل العمل الذي تدعو الحاجة إلى الاضطلاع به الآن - لا سيما فيما يتعلق بالأمن - يجب أن يتركز على هدف تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حقيقية موثوق بها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وبغية تهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات، فضلا عن مواجهة التحديات الهائلة التي تنتظر الشعب العراقي، يحتاج هذا الشعب بصورة ملحة إلى المساعدة من المجتمع الدولي.

إن العراق يحتاج إلى الدعم الواضح والموحد من جيرانه. ويحتاج العراق إلى سخاء دائنييه. ويحتاج العراق إلى الصبر والدعم القوي والمستمر من هذه الهيئة، مجلس الأمن، ومن الأمم المتحدة ككل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد الإبراهيمي على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لنواصل مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

ثالث أكبر جماعة في العراق. وصيغت مطالب مماثلة من جماعات أخرى أصغر حجما. وأعتقد أنه ينبغي تلبية تلك المطالب المشروعة وأنه يمكن التوفيق بينها في الدستور المقبل.

ختاما، كما قال الأمين العام قبل لحظات، إن الأمم المتحدة أكملت تماما مهمتها لهذه المرحلة المعينة وفي الوقت المناسب. فبعد عملية طويلة ومعقدة وحساسة جرت في ظل ظروف ليست مثلى، أصبح للعراق الآن مؤسستان أساسيتان للمرحلة المقبلة: حكومة مؤقتة ولجنة وطنية مستقلة للانتخابات. وكما يمكن أن يكون أعضاء المجلس قد شاهدوا من خلال وسائل الإعلام، إن الحكومة تحظى عموما بقبول من الشعب العراقي. وبعض العراقيين أكثر حذرا، وفي بعض الجهات قد تكون هناك معارضة قوية، ولكن يبدو أن الشعب العراقي يرغب في إعطاء الحكومة فرصة لإثبات نفسها. ومع ذلك ينبغي ألا يكون هناك أي توهم في أن الأيام والأسابيع المقبلة ستختبر هذه الحكومة الجديدة بشدة، وأن حلول التحديات الراهنة في العراق ستأخذ سنوات، وليس شهورا، للتغلب عليها. وفي ٣٠ حزيران/يونيه سيصل العراق إلى مرحلة جديدة من العملية السياسية، ولكن ليس إلى نهاية تلك العملية.

وتبقى الحقيقة، مع ذلك، أنه لا الحكومة المؤقتة ولا المجلس الوطني الذي يتوقع أن يختاره المؤتمر الوطني